

إصدار الشركة
العربية للإعلام
العلمي (شعاع)
القاهرة
ع.م.ج



السنة الرابعة
العدد الثامن عشر
سبتمبر
(أيلول)
١٩٩٦

كتب المدير و رجل الأعمال

www.edara.com

إدارة أزمة الرأسمالية

كيف ستشكل الضغوط الاقتصادية الحالية عالم الغد

تأليف: ليستر ثورو

بعد انهيار الشيوعية أصبحت الرأسمالية بلا منافس، رغم ذلك فهي تواجه اليوم تحديا خطيرا، حيث تتسع الفجوة بين القيم التي تفرضها الرأسمالية، والمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي يعيشها العالم، ويتوقف مستقبل الرأسمالية على تكيفها مع هذه المتغيرات.

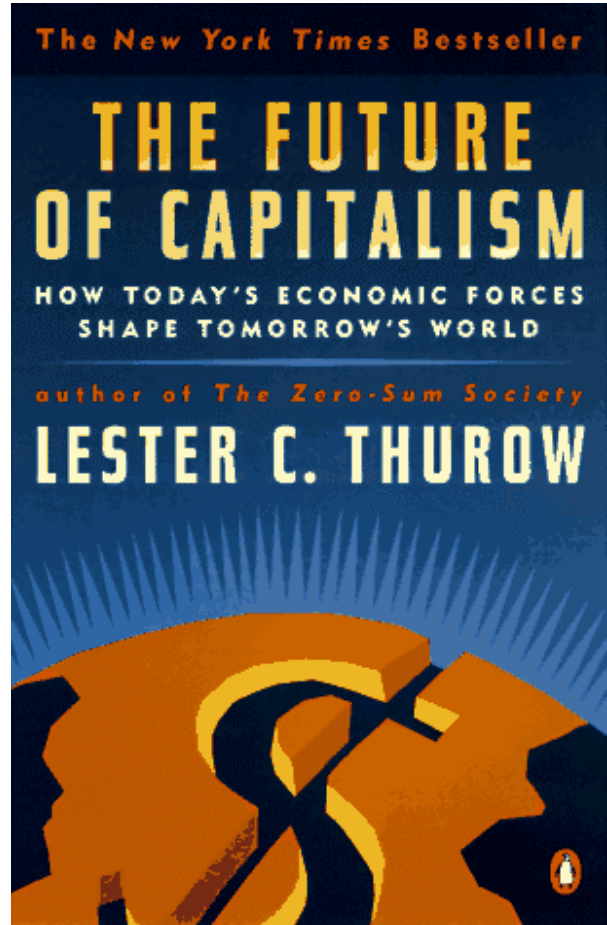
تفاوت الدخل:

ترداد درجة عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الرأسمالي، وليس فقط بين الفئات المختلفة، بل أيضا داخل نفس الفئة، فيحصل بعض الأثرياء على دخل أعلى بكثير من زملائهم الحاصلين على نفس الشهادة والذين يعملون معهم في نفس الدولة. كما يحصل رؤساء مجالس الإدارات، وقلة من المديرين على أغلب دخول الشركات، بينما يحصل باقي العاملين على نسبة قليلة من الدخل، فخلال الثمانينيات حصل ١% من الأفراد على ٩٠% من الدخل الكلي للشركات الأمريكية، كما يحصل رؤساء مجالس إدارات الشركات الكبرى على مرتبات تتراوح بين ٣٥ و ١٥٧ ضعف مرتب الموظف العادي.

هذه مؤشرات بسيطة على التفاوت في توزيع دخول الأفراد في المجتمع الرأسمالي المعاصر، ينتج عن ذلك تركيز الثروة في يد فئة محدودة من الأفراد.

انخفاض الدخل الحقيقي:

نسلم بأن النقود التي يحصل عليها الفرد اليوم أكثر من التي كان يحصل عليها في الماضي، لكن القيمة الحقيقية لهذه النقود انخفضت إذا ما قيست بكمية السلع التي يستطيع الفرد شراءها. أصبحت الكمية الكبيرة من النقود التي يحصل عليها



صدر الاتحاد السوفيتي ١,٦ مليون طن من الألومنيوم إلى الغرب، مما أدى إلى إغلاق الكثير من مناجم الألومنيوم الأوروبية خاصة النرويجية، نتيجة رخص أسعار الألومنيوم الروسي، وغزا الألومنيوم الروسي أوروبا مما حدا بحكوماتها، عام ١٩٩٤، إلى تحديد حصص صادرات الألومنيوم الروسي للسوق الأوروبية، لكن صادرات روسيا من النيكل فاجأت الجميع. كذلك ارتفعت صادرات روسيا من الصوف من ٩ إلى ١٨٦ مليون كجم خلال ١٨ شهرا فقط، وبلغ سعرها ربع سعر الصوف الأوربي، فدمرت مصنعين للصوف باستراليا.

روسيا هي أكبر منتج للقمح في العالم، تتميز أوكرانيا بالترربة الخصبة، والأمطار الغزيرة والجو المعتدل، بالإضافة إلى أفضل طرق موصلات مائية في العالم تتمثل في سلسلة أنهار تصب في البحر الأسود، حيث يتم تصدير الحبوب بأسعار رخيصة دون الحاجة إلى التكاليف الباهظة للنقل بالسكك الحديدية، كما هو الحال في أوروبا. وهذا يعني أن مئات الألوف من زارعي الحبوب في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا سوف يتعرضون لخسائر فادحة إذا فكروا في مواجهة المنافسة الروسية.

الموارد البشرية:

أيام الحرب الباردة، اهتم الاتحاد السوفيتي السابق وباقى الدول الشيوعية بنظم التعليم فأخرجوا عددا هائلا من العلماء والمهندسين النوابغ كوسيلة لتحقيق ميزة نسبية على الغرب، لتدعيم الصناعات الثقيلة. الطريف هو أن الشركات الصناعية الأمريكية تسعى الآن للاستفادة من العلماء والمهندسين الروس عن طريق شبكات الكمبيوتر المتطورة، وقد بدأت هذه الشركات بالفعل في تجنيد جماعات من المهندسين والعلماء في موسكو لخدمة الفرع الرئيسي بالولايات المتحدة، تلك الظاهرة يفسرها تواضع الرواتب التي يطلبها العلماء الروس بالنسبة لنظرائهم الأمريكيين أو الأوربيين، إذ يبلغ دخل عالم الفيزياء الأمريكي ٦ آلاف دولار شهريا مقابل ١٠٠ دولار للعامل الروسي.

ما زالت روسيا تؤثر بصورة كبيرة على توزيع الموارد الطبيعية في العالم، كذلك تؤثر الصين على صناعة المنتجات الاستهلاكية الرخيصة، حيث تملك ثروة بشرية كبيرة ومتعلمة، وأقل كثيرا من الأجور. وبذلك تلعب الدولتان دورا هاما في الاقتصاد العالمي، وتؤثران بصورة مباشرة على سوق العمل ومستوى الأجور في العالم.

بعد هذا كله يمكننا أن نقول أن الغرب الرأسمالي قد كسب الحرب ضد الشرق؟ لقد كسبت الرأسمالية الحرب ضد الاشتراكية، لكن الغرب لم ينتصر

الفرد الآن تشتري سلعا أقل مما مضى. وتعاني جميع بلاد العالم من انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، ويشمل هذا الانخفاض جميع فئات المجتمع، ولكنه يتقاسم بين الشباب.

زلال الرأسمالية

الزلال هو اهتزاز عنيف في قشرة الكرة الأرضية، ينتج عن حدوث تغيرات في طبقات الأرض، يمتد أثر هذه التغيرات إلى القشرة الأرضية فتحدث بها اهتزازات عنيفة. يشبه ذلك ما يحدث في الاقتصاد العالمي الآن، حيث اهتزت الحقائق الخمس التي طالما قام عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهي:

الحقيقة الأولى: مواجهة الشيوعية

قامت الرأسمالية ووطدت أركانها على أساس مقاومة الشيوعية التي تفتت في النصف الشمالي من الكرة الأرضية وهددت بالزحف إلى النصف الجنوبي. أما الآن فقد تغيرت هذه الحقيقة تماما إلى النقيض. ففي عام ١٩٨٩ انضم ثلث سكان العالم إلى الاقتصاد الرأسمالي. لقد انهارت الشيوعية وأصبح ٢ مليار إنسان قادرين على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، وهو ما لم يكن متاحا لهم تحت الحكم الشيوعي. وعليهم الآن أن يتحملوا مسؤولياتهم، فيعانون من البطالة، ومن انخفاض الدخل، وأن يفتشوا عن عمل، ويدفعوا مصاريف التعليم، وينسوا الدعم الذي كانت الحكومة توفره لهم.

ومن المتوقع أن يتغير الوضع الاقتصادي في بقية دول العالم بنفس القدر تقريبا، حيث يعني انضمام دول الكتلة الشرقية إلى اقتصاد العالم توزيعا جديدا للموارد، وظهور منافسين جدد يملكون إمكانيات كبيرة.

هل كسب الغرب الحرب ضد الشرق؟

الموارد الطبيعية:

أصبحت جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق أكبر منتج للبترو، فقد بلغ إنتاج هذه الجمهوريات ما يقرب من خمس الإنتاج العالمي سنة ١٩٨٧. كان أغلب البترول المنتج من هذه الجمهوريات يصدر للدول الشيوعية، ولا تباع في السوق العالمية إلا نسبة قليلة منه. أما الآن فقد تغير الوضع بعد دخول روسيا للسوق العالمية، فزادت الكمية المعروضة منه، فتدهورت الأسعار، وقلت الأهمية الإستراتيجية للبترو، وزادت أهمية منطقة بحر قزوين، وحقول بترول سيبيريا.

بالإضافة إلى البترول، تصدر الجمهوريات السوفيتية أنواعا أخرى من الموارد الطبيعية، ففي عام ١٩٩٣

التناقض الكبير

يفرض الضغط السكاني المتزايد وانخفاض الأجور، وعدم قدرة الطبقة المتوسطة على سد احتياجاتها أن تقدم الحكومة دعما كافيا للخدمات الصحية وللمعاشات وإعانات للبطالة. وتقرض ظروف الكساد وزيادة حدة المنافسة الدولية أن تتدخل الحكومة لتنشيط أسواقها الداخلية عن طريق الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وفي التعليم والأبحاث، حتى تجذب الاستثمارات، وتصبح منتجاتها المحلية قادرة على المنافسة عالميا.

لكن هذا يناقض أفكار الرأسمالية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في السوق، ويتعارض مع المتطلبات التكنولوجية وسوف يعتمد خروج الرأسمالية من أزمتها على طريقة إدارتها لهذه المتناقضات.

على الشرق، أو على الأقل ليس بعد!

الرأسمالية ضد الرأسمالية ترفض النظرية الرأسمالية تدخل الحكومة في النظام الاقتصادي، فالحكومة يجب أن تترك قوى السوق تعمل بحرية، فهي ترى أن تدخل الحكومة يقلل المنافسة الشريفة بين الأفراد. وفي الحرب الباردة كان إنفاق الدولة على مشروعات التنمية، ومشروعات البنية الأساسية يبرره وجود الخطر الشيوعي، فعلى سبيل المثال: كان مبرر إنشاء شبكة الطرق السريعة في الولايات المتحدة هو أن هذه الشبكة تتيح سهولة التحرك للقوات الأمريكية في حالة حدوث هجوم عسكري روسي. أما الآن فلم تعد الحكومات الرأسمالية تستطيع الاستمرار في الإنفاق الضخم على أي شيء.

الحقيقة الثانية: الصناعات الذكية

الحقيقة الثانية التي يؤمن بها الفكر الاقتصادي الرأسمالي هو أن ازدهار صناعة ما أو حرفة ما داخل بلد معين يتوقف على توافر العوامل الطبيعية والبشرية اللازمة لقيامها. فمثلاً، تنتعش الزراعة في البلاد البترولية فيقوم الاقتصاد على تصدير البترول ومنتجاته. كذلك تزدهر الصناعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة في البلاد الغنية بالعمالة ذوي الأجور المنخفضة. وتعتمد الصناعة في العالم الثالث على العمالة الكثيفة، وليس على التكنولوجيا المتقدمة، فنتج أغلب هذه الدول صناعات بسيطة مثل المنسوجات والملابس، إضافة إلى تجميع السلع المنتجة في دول متقدمة (التليفزيونات، السيارات...).

بينما تستطيع البلاد الغنية برأس المال تمويل الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى رؤوس أموال أكثر من حاجتها إلى اليد العاملة. أي أن كل بلد تخصص في الصناعة التي تتميز فيها عن غيرها من الدول، بحيث تصدرها للبلاد الأخرى بأسعار تنافسية تضمن لها احتكار سوق الصناعة، وتلك هي الصناعات الذكية.

استطاعت هذه النظرية في الستينيات تفسير ازدهار صناعات معينة في بلاد معينة، فزراعة القطن تزدهر في الجنوب الأمريكي حيث التربة الخصبة والمناخ المناسب، بينما تعتبر نيويورك أكبر مركز تجاري لمتعتها بأفضل ميناء طبيعي في البلاد. في هذا الوقت كانت الدول الغنية هي التي تتمتع بالموارد الطبيعية مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وكانت الدول الفقيرة هي الفقيرة في الموارد مثل اليابان.

تغيرت هذه الحقيقة أيضاً، نتيجة التطور التكنولوجي، حيث مكنت وسائل المواصلات الرخيصة والسريعة جميع الدول من الاستفادة بالموارد الطبيعية للدول الأخرى، وبسعر منخفض، حيث انخفضت قيمة الموارد الطبيعية في

منتصف التسعينيات بنسبة ٦٠% مقارنة بقيمتها في السبعينيات، وتشير التوقعات أنها ستفقد ٦٠% أخرى من قيمتها الحالية خلال الـ ٢٥ سنة القادمة.

تمكنت بذلك الدول الفقيرة في الموارد الطبيعية من إقامة صناعات قوية. فمثلاً تمتلك اليابان أقوى صناعة للصلب في العالم، مع أنها لا تستخرج الحديد أو الفحم من أراضيها. كذلك تستطيع الدول الفقيرة في رأس المال أن تقترب من المراكز المالية العالمية في لندن ونيويورك وطوكيو، وبذلك تتمكن من إقامة صناعات متطورة تحتاج إلى رأس مال كبير كأن يستطيع مستثمر من سنغافورة مثلاً تمويل مشروع صناعي كبير عن طريق الاقتراض من أسواق المال العالمية، بغض النظر عن توافر رأس المال في دولته. كذلك أقامت الدول التي ترتفع بها أجور العمالة فروعها ضخمة لمصانعها في بلاد تتخفف فيها الأجور. إذن لم تعد الحدود السياسية تحد من الموارد الطبيعية لأي دولة، فهذه الموارد تنتقل عبر الحدود بين الدول، مما يعني اهتزاز الحقيقة الثانية التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي.

هجرة الصناعة واختفاء الأرباح

مع بدايات هذا القرن، بدأت الصناعة تعتمد على الأبحاث العلمية والتكنولوجيا المتطورة بما يتيح للشركة المبتكرة أن تطرح منتجاً جديداً ثم تتفرد بتسويقه لفترة معينة، خلال المرحلة التي يكون فيها هامش الربح كبيراً لعدم وجود منافسين. ويحدث بعد ذلك أن تقوم شركات مغمورة بتقليد المنتج، وتصنيعه، فيخفض سعره بالأسواق، وينخفض هامش الربح بشدة لدى جميع المنتجين. وهو ما شهدته صناعة النسيج كمثال. فقد كانت هذه الصناعة في القرن الماضي أكثر الصناعات تطوراً وربحية، لكن الآن بعد أن دخلتها دول العالم الثالث، انخفضت أرباحها نتيجة التنافس لتقليل الأسعار. تقاوم هذا الوضع في السنوات الأخيرة، بسبب ظهور الهندسة

العكسية REVERSE ENGINEERING الذي يمكن الوصول من خلاله إلى مراحل الإنتاج المثلي عن طريق تحليل المنتج النهائي. أدى ذلك إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات التي أتاحت أسرار تصنيع المنتجات المتقدمة لدول العالم الثالث رخيصة العمالة مثل كوريا وإندونيسيا وماليزيا، من خلال فروعها الهائلة التي نشرتها فوق أراضي هذه الدول.

نتيجة لذلك أصبح انتقال التكنولوجيا بين الدول المختلفة سهلاً مثل انتقال الموارد الطبيعية، ورعوس الأموال، ولم يعد ضرورياً تصنيع المنتجات الجديدة في البلاد التي اخترعتها أو لصالح الشركات التي طورتها، فمثلاً، كاميرات الفيديو هي اختراع أمريكي، وأقراص الليزر CD اختراع هولندي، لكن اليابان هي الدولة التي قدمتها للعالم. وذلك يعني أن التكنولوجيا المتطورة، والمخترعات

الركوب المجاني

ويعني أن تدع الآخرين يطرحون بالأسواق منتجاً مبتكراً بعد عناء طويل من الدراسات والبحوث، ثم تبدأ من حيث انتهوا، فتتقلد التصميم، وتطبق الهندسة العكسية، وبذلك تتمكن من طرح نفس المنتج بسعر أقل. يتيح الركوب المجاني مكاسب كبيرة، مثلما حدث مع اليابان وباقي الدول الآسيوية، ويتفق مع النظرية الرأسمالية حيث يخفض تكاليف الإنتاج، ويزيد الأرباح. لكن تطبيقه في الواقع يؤدي إلى نتائج ضارة، لأنه يقتل رغبة الابتكار والبحث عن التفوق. فالركوب المجاني اختصار منطقي من وجهة النظر الرأسمالية، لكن إذا لجأ الجميع إليه، فمن الذي سيطور المنتجات في المستقبل؟

التقليدي بالبعد الاجتماعي، حيث يعرض البشر معرفتهم ومهاراتهم في سوق العمل، ويسود سوق العمل في العالم اتجاهان رئيسيان:

الاتجاه الأول: ارتفاع المستوى التعليمي للوظائف: وهو نتيجة طبيعة لزيادة المهارات التي تتطلبها الشركات في العاملين، ولزيادة عدد المتقدمين للوظائف. فعندما يتقدم لفرع شركة فورد في ولاية كنتاكي ١١٠ ألف طلب توظيف، بينما تقتصر الوظائف الشاغرة على ألف وظيفة، يصبح أمام الشركة فرصة كبيرة للاختيار من بين المتقدمين.

الاتجاه الثاني: الفصل الجماعي للعاملين في الشركات: في الثمانينيات والتسعينيات اجتاحت الاقتصاد العالمي موجتان من الفصل الجماعي، فاخفت أكثر من ٢,٥ مليون وظيفة. في عام ١٩٩٠ تم فصل ٣٠٠ ألف عامل، وارتفع الرقم إلى ٥٥٠ ألفا عام ١٩٩١، ثم هبط إلى ٤٠٠ ألف عام ١٩٩٢، قبل أن يرتفع من جديد ليصل إلى ٦٠٠ ألف عام ١٩٩٣، وكان شهر يناير عام ١٩٩٤ هو أكثر الشهور التي شهدت فصل العمال بالجملة على الإطلاق: ١٠٤ ألف عامل، وبلغ عدد المفصولين خلال عام ١٩٩٤ أكثر من ٥٠٠ ألف، وارتفع إلى ٦٠٠ ألف من جديد عام ١٩٩٥.

شهدت بلدان العلم الثالث بعد انهيار الشيوعية موجات مماثلة من الفصل الجماعي، نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وبيع القطاع العام (الخصخصة).

إدارة الأكواديون

ويعني هذا التعبير سهولة التحكم في حجم القوة العاملة بالشركة، وذلك من خلال استئجار وتسريح العمالة المؤقتة، تبعاً لحاجة النشاط الإنتاجي في المدى القصير، تماماً مثلما يتغير حجم الأكواديون، بمنتهى المرونة، تبعاً للذمة الخارجية منه. هنا يتم استبدال مفهوم الوظيفة الثابتة بأخر شديد المرونة ويعتمد على العمالة المؤقتة. تلجأ الشركات إلى فصل العاملين حتى تخفض نفقاتها، وتصبح أقدر على المنافسة، ولكن كيف تستمر الشركات في المنافسة وقد فقدت ١٠% إلى ٣٠% من قوة العمل بها؟ وإذا كان هؤلاء العاملون زائدين عن الحاجة فكيف استطاعت الشركة أن تتضخم إلى هذا الحد دون أن تندهور إنتاجيتها؟ إذن تخفيض العمالة هو وسيلة غير مباشرة لخفض بند الأجور في ميزانية الشركة دون الحاجة إلى مواجهة العواقب الاجتماعية لهذا الخفض. فالشركة لا تستطيع خفض الأجور بصورة صريحة خوفاً من نقابات العمال، فضلاً عن أثر ذلك على تدهور الروح المعنوية للعاملين حيث

الجديدة لا تمثل ميزة تنافسية إلا إذا استطاعت الشركات المخترعة تصنيعها بأقل تكلفة، وذلك يعتمد على الإدارة. حيث ترتبط قلة تكلفة الإنتاج بانخفاض الأجور، لكن الأهم من ذلك هو القدرة على إدارة عمليات الإنتاج بسرعة وكفاءة. يعتمد النجاح اليوم على تقديم منتجات متفوقة تتميز بجودة التصميم، والتصنيع وتسويقها عن طريق استراتيجيات قوية، بحيث تؤدي هذه المنتجات للمستهلك خدمة لا يجدها لدى المنافسين. في عالم اليوم، أصبحت المهارة والمعرفة الطريق الوحيد لمنح الشركة ميزة تنافسية كبيرة ومستمرة.

الرأسمالية بين الاستهلاك السلعي والاستثمار البشري

تواجه النظرية الرأسمالية موقفاً جديداً حيث أصبحت الميزة التنافسية للشركة هي عقول موظفيها وليس أجسامهم. إذ يختلف رأس المال الإنساني عن رأس المال المادي في ثلاث صفات هامة:

١- رأس المال الإنساني لا يمكن امتلاكه،

حيث يستطيع الموظفون اتخاذ قراراتهم بحرية قد تخالف مصالح صاحب الشركة التي يعملون بها، أو قد يقرر الموظفون العمل في شركة أخرى.

٢- الاستثمار في رأس المال الإنساني يتطلب إنفاقاً طويلاً

المدى على اكتساب المعرفة، فالدولة التي تريد إقامة صناعة كيميائية حيوية قوية يجب أن تمتلك قاعدة من العلماء في هذا المجال. حيث لا يستطيع المستثمرون وحدهم توفير استثمارات كافية في مجال التعليم والبحث العلمي، لأن بناء رأس مال إنساني قوي يتكلف الكثير. فبعد عشرين عاماً من الاستثمار والإنفاق على الإنسان لا نجد أية ضمانات لكي يصبح الإنسان منتجا وقادراً على المساهمة الفعالة في الاقتصاد القومي.

كذلك يجب الاستثمار في مجال الأبحاث لتطوير التكنولوجيا، واكتشاف أفضل الطرق لاستغلالها، وهو أيضاً استثمار مكلف فصناعة الكيمياء الحيوية مثلاً تكلف ألف مليون دولار سنوياً لمدة ٣٠ سنة قبل أن يتم تصنيع أو منتج يمكن طرحه بالأسواق.

٣- البعد الاجتماعي: يتميز رأس المال الإنساني على المال

نظام جديد

اليوم .. تبرز بعنف التناقضات التي تأكل الرأسمالية من الداخل. مثل هذه التناقضات التي أمكن تحييدها بدعوى مواجهة المد الشيوعي، تؤكد الآن أن الرأسمالية - بتلك الصورة المعروفة التي وسمت الحضارة الإنسانية المعاصرة - لم تعد تصلح إطاراً شاملاً للحضارة، كما يدعي المدافعون عنها.

فهذه الحضارة نفسها سوف تطلب تعديلاً جذرياً في التطبيق الرأسمالي، يطول ضمن ما يطوله أسس النظرية ذاتها، بحيث يمكننا أن نتنبأ بظهور نظام جديد لا يشبه الرأسمالية من قريب أو من بعيد، أو على الأقل إذا خاب هذا التنبؤ وفشلت الحضارة الإنسانية في إفراز نظام ملائم، فإن المؤكد هو أن النظام الرأسمالي الذي عرفه العالم حتى الآن سوف يقرض في المستقبل القريب. ومن الغريب أن يدرك العالم تلك الحقيقة في الوقت الذي تتسبب فيه الرأسمالية وحدها هذا العالم.

تقل الإنتاجية بعد خفض المرتبات بصورة كبيرة.

اتجهت الشركات أيضا للاعتماد على العمالة المؤقتة لتخفيض النفقات، فقد زاد حجم العمالة المؤقتة خلال العقد الأخير بمقدار ٧٥%، حتى في الشركات الكبرى.

تبدو هذه السياسات منطقية، وتتفق مع النظرية الرأسمالية، لكنها تتعارض مع ما يتطلبه الرخاء والازدهار الاقتصادي. فهذه السياسات تخفض إمكانات رأس المال الإنساني بتقليل الاستثمار فيه باعتباره غير مجدي على المدى القصير والمتوسط، بينما يتطلب الاقتصاد القومي هذا النوع من رأس المال ليصبح بمثابة بنية أساسية يقوم عليها الاقتصاد على المدى الطويل. كذلك يفرض الواقع الاقتصادي على الأفراد الاستثمار في تنمية مهاراتهم، وهو ما يتعارض مع تشجيع الرأسمالية للاستهلاك الفردي.

الحقيقة الثالثة: تغير التركيبة السكانية للعالم

يتنبأ البنك الدولي بأن سكان العالم سوف يزيدون بمقدار ٢,٨ مليار نسمة عام ٢٠٣٤ فيزيدون من ٥,٧ مليار نسمة حاليا إلى ٨,٥ مليار بنسبة زيادة ٥٠%، وأن مليارا نسمة من السكان الجدد سيولدون في دول العالم الثالث، التي يقل الدخل فيها عن دولارين يوميا.

لا تستطيع هذه الدول توفير الغذاء لسكانها، وبالطبع لن تستطيع تعليمهم، أو إعدادهم لسوق العمل. بلاد العالم الثالث التي تسعى لرفع معدلات نمو الدخل القومي وتتوخى تطبيق برامج التنمية يظل فيها دخل الفرد منخفضا لأن معدلات الزيادة السكانية تلتهم زيادة الدخل القومي، حيث يزداد عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا مثلا بمعدل ٣% سنويا، و٢% في جنوب شرق آسيا - بينما تبلغ أعلى معدلات نمو للدخل القومي في العالم ٣,٦%. وعلى سبيل المثال، إذا زاد معدل السكان في الولايات المتحدة بنسبة ٤% سنويا - ١٠,٥ مليون مولود كل سنة - فينبغي على الحكومة أن تنفق ٢,٧ تريليون (مليون × مليون) دولار كل

عام لتبقى معدلات الدخل كما هي. يعني ذلك أن الأفراد الذين يولدون في دول فقيرة سوف يعيشون ويموتون فقراء، ولن يغير أي قدر من التنمية أو المساعدات الخارجية من هذا الوضع.

مجتمع من الأجنبي

يهاجر البشر من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. فشلت جميع السياسات التي اتخذتها حكومات العالم المتقدم لحد من الهجرة إليها، فأقصى ما يمكن أن يخسره المهاجر هو أن يتم القبض عليه ويرحل لبلاده في حالة الفشل، أما النجاح، فيعني تحقيق ثروة، أو على الأقل ارتفاع مستوى الدخل، ولذلك يزداد عدد المهاجرين، في الوقت الذي تقل فيه أهميتهم النسبية، ففي الماضي كانت المجتمعات المتقدمة تحتاج

لأبناء العالم الثالث حتى يؤديوا الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارة، ولا يقبل عليها أبناء المجتمع، لكن التطور التكنولوجي قلل هذه الوظائف بدرجة كبيرة، فأصبح المهاجرون بلا قيمة. يضع هذا المجتمعات المتقدمة أمام أحد خيارين:

الأول: رفع المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للمهاجرين بتطبيق برامج حكومية ينفق عليها دافعو الضرائب، وهو ما يرفضه هؤلاء، فيزداد شعورهم بالعداء تجاه الأجنبي، ويؤيدون طردهم، مثلما حدث عندما حصل جان ماري لوبين المرشح الفرنسي المعادي للمهاجرين على ٢٢% من أصوات الناخبين في الانتخابات الفرنسية الأخيرة.

الثاني: القبول بوجود دولة داخل الدولة بجميع مشاكلها وأزماتها ومن الواضح أن الخيارين شاقين على الدول المتقدمة.

مجتمع من المسنين

يتقدم العمر بسكان العالم، فأول مرة في التاريخ سوف تضم المجتمعات نسبة كبيرة من المسنين ففي سنة ١٩٠٠

مثلا، لم تتعد نسبة المسنين في المجتمع الأمريكي ٤%، بينما تبلغ نسبتهم الآن أكثر من ١٣%، وتستمر هذه النسبة في الزيادة. كما تؤكد الاستطلاعات أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سوف ترتفع نسبة من هم فوق ٦٥ سنة في كل بلاد العالم إلى الضعف. من الواجب أن يحصل المسنون على معاشات من الدولة، بالإضافة إلى كونهم يحتاجون إلى خدمات صحية مكلفة، وهو ما يستهلك جزءا كبيرا من الضرائب. فداخل مجتمع رأسمالي كالولايات المتحدة تبلغ نسبة المعاشات الآن ٦٠% من إجمالي الضرائب، وفي سنة ٢٠٠٣ سوف تصل هذه النسبة إلى ٧٥% وفي سنة ٢٠١٣ سوف تصل إلى ١٠٠%. ورغم أن أغلب المسنين يحصلون على إعانات من الدولة إلا أنهم يبقون أغنى من الشباب مثلا.

لا يمكن للدول تخفيض ما تنفقه على المسنين، فذلك غير مقبول سياسيا أو اجتماعيا، حيث يمثل المسنون نسبة كبيرة من الناخبين، وهم أكثر الفئات العمرية حرصا على التصويت في الانتخابات. كذلك فإن الشباب لن يقبلوا تخفيض المعاشات لأنهم يستفيدون منها عندما يبلغون سن التقاعد، كما أن تخفيض معاشات ذويهم سيُلزم الشباب بمساعدتهم، أو على الأقل سوف يشعرون بالذنب إن لم يساعدهم.

تلجأ بعض دول العالم الثالث إلى إحالة الموظفين إلى المعاش مبكرا، كي يستغلوا مراكزهم الوظيفية في تعيين الشباب، لكن هذه السياسة تؤدي إلى نتائج خطيرة على المدى البعيد، حيث تجد الدولة نفسها مضطرة لدفع معاشات للمسنين لفترة أطول من العمر، وكذلك دفع مرتبات للموظفين الجدد من الشباب.

التقاعد والتوظيف

عندما وضع بسمارك قوانين المعاش عام ١٨٩١، حدد سن المعاش بخمسة وستين عاما، في الوقت الذي كان فيه متوسط عمر الفرد في ألمانيا ٤٥ عاما.

قياسا على ذلك يصبح السن المقبول للتقاعد في عام ١٩٩٦ هو ٩٥ عاما، نظرا لارتفاع متوسط أعمار الأفراد. إذا تم تطبيق ذلك فلن تكون هناك مشكلة بسبب المعاشات، لكن ستتخذ المشكلة شكلا آخر وهو عدم وجود وظائف شاغرة للشباب.

الحقيقة الرابعة: الاقتصاد العالمي

أسست الولايات المتحدة، والدول الغربية النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الكتلة الاشتراكية، وبعد انهيارها انضمت الدول الشيوعية إلى هذا النظام. اليوم بدأت أيضا دول العالم الثالث في الاستعداد لتكون جزءا منه. وفي الخمسينيات من هذا القرن تبني العالم الثالث نظرية حماية الصناعة الوطنية، ففرضت الجمارك والتعريفات الحمائية على السلع المستوردة، وأنشأت القطاع العام الذي يعتمد على الصناعة المحلية وتموله الدولة.

في السبعينيات، تخلت أربع دول نامية عن هذه الاستراتيجية، ووجهت مجهوداتها الصناعية للتصدير، فلم تقم بفرض الجمارك الحمائية على الاستيراد لحماية الصناعة المحلية من المنافسة العالمية، بل طورت صناعتها لتنتج سلعاً

رخيصة وجيدة يمكن تصديرها للخارج. أثبتت هذه السياسة صحتها،

فقد نجحت هذه الدول الأربع في تحقيق ناتج قومي مرتفع جعلها تخرج

من قائمة دول العالم الثالث. فقد بلغ دخل الفرد عام ١٩٩٣ في هونج كونج

٢٠ ألف دولار، في سنغافورة ١٧ ألف دولار، وفي تايوان ١١ ألفاً، وفي

كوريا الجنوبية ٩ آلاف دولار. نتج عن نجاح هذه الدول، وعن انهيار

الشيوعية أن ألفت باقي دول العالم الثالث بنظرياتهما عن حماية

الصناعات الوطنية في سله المهملات، وبدأت في تبني برامج إصلاح

اقتصادي قاسية وفي التخلص من القطاع العام المتضخم. تميزت برامج

الإصلاح الاقتصادي في بعض هذه الدول مثل ماليزيا وإندونيسيا

بالسرعة، في البعض الآخر مثل مصر وباكستان بالبطء. لكن الجميع

يرفع القيود، ويخفف الإجراءات، ويخفض الجمارك الحمائية، وينضم

للاقتصاد العالمي. أدى تطوّر التكنولوجيا إلى تصنيع السلع في

أرخص البلاد لتصنيعها، وبيعها حيث ترتفع أسعارها، واتجهت بعض دول

العالم الثالث إلى توفير مهارات عالية ورخيصة في نفس الوقت، فتستطيع

هذه الدول تصنيع أكثر المنتجات تطورا بسعر تنافسي وجودة عالية.

فشركة مثل تكساس إنسترومنتس تصنع معظم مكونات الكومبيوتر في

الهند، بينما تمتلك شركة موتورولا مراكز للتصميم والتصنيع في الهند

والصين.

اقتصاد بلا رقابة

أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد غير مقبول لأنه يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال لمكان آخر تكون فيه الضرائب أقل، والقوانين أخف. فالاقتصاد العالمي يشهد، تحركات كثيرة لرؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى حيث فرص الاستثمار السهلة والمجزية. فعلى سبيل المثال، استثمر الألمان عام ١٩٩٤ حوالي ١,٥ مليار مارك داخل بلادهم، بينما بلغت الاستثمارات الألمانية في الخارج ٢٦ مليار مارك. أيضا خلال نفس العام رفع الشعب السويدي استثماراته داخل السويد ١٦% بينما ارتفعت الاستثمارات السويدية في الخارج بنسبة ١٨٠%. يفرض هذا على الدول الراغبة في اجتذاب المستثمرين إلغاء القيود على الاستثمار، وتقليل الضرائب إلى أقصى حد، ولكن ذلك سيؤدي إلى تقليل حصيلة الدولة من الضرائب، فنقل قدرتها على إنشاء البنية الأساسية من كهرباء ومواصلات وعلى الاستثمار في التعليم لإعداد بناء المستقبل.

رغم أن فرانكفورت واحدة من أكبر المدن الأوروبية، كما تؤهلها قوة الاقتصاد الألماني لأن تكون عاصمة المال في أوروبا، إلا أن القوانين التجارية الألمانية المعقدة أدت إلى هروب رؤوس الأموال الألمانية منها إلى لندن.

تقرض القوانين الأمريكية على البنوك عدم المضاربة في البورصة، حتى لا تخاطر بخسارة أموال المودعين، وبالتالي تضطر الدولة للتدخل وردها، رغم ذلك تتحايل البنوك الأمريكية وتضارب في البورصات العالمية عن طريق فروعها خارج الولايات المتحدة

تحت ضغط أصوات الناخبين من حزب الخضر حاولت الحكومة الألمانية تقنين بحوث الكيمياء الحيوية وإخضاعها للرقابة. كانت النتيجة أن لجأت الشركات الألمانية، إلى إجراء البحوث في مدينة بوسطن الأمريكية، وبذلك أتاحت سياسة الحكومة والشركات الألمانية وظائف للعلماء الأمريكيين، كان يمكن أن يستفيد بها العلماء الألمان.

التكتلات الاقتصادية

إن سقوط سيطرة الدولة عن النظام الاقتصادي لا يعني فتح الأسواق تماما أمام المنتجات العالمية، حيث تحاول الدول إقامة تكتلات اقتصادية تتوخى مصالحها القومية ومصالح الدول المشاركة في هذا التكتل.

فمثلا دول السوق الأوروبية المشتركة تمنح فرنسا امتيازات لا تحصل

الكساد العظيم

بلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي عام ١٩٩٤ حوالي ١٤٥ مليار دولار، وبلغ الفائض في الميزان التجاري لليابان ١٣٠ مليار دولار، والرقمان وجهان لعملة واحدة. ينتج الفائض التجاري الياباني عن إقراض اليابان للدول الأخرى حتى تستطيع إنشاء صناعات بها، وتعويض هذه الدول ما دفعته لليابان عن طريق زيادة صادراتها للولايات المتحدة، فيزداد العجز في الميزان التجاري الأمريكي.

في سنة ١٩٩٣ كان العجز في الميزان التجاري الصيني ١٧ مليار دولار، وسدّدت الصين هذا العجز عن طريق الفائض الناتج من تعاملها مع الولايات المتحدة والذي بلغ ٢٠ مليار دولار، وهذه هي استراتيجية النمو الآسيوية. تجتذب استثمارات يابانية تعوضها عن طريق التصدير إلى الولايات المتحدة.

لإنهاء عجزها التجاري سوف تتوقف الولايات المتحدة عن الاستيراد، وبالتالي يختفي فائض الميزان التجاري للدول التي تصدر لها، بحيث لا تستطيع تمويل الاستثمارات القادمة إليها من اليابان، فتتوقف اليابان بدورها عن منحها مزيدا من الاستثمارات. ومع إغلاق الدول الأخرى لأسواقها فلن تجد المنتجات العالمية من يشتريها، وسيحدث أكبر كساد عرفته البشرية.

وليس السؤال الآن هو: هل سيحدث هذا الكساد العالمي العظيم؟ لكن السؤال هو: متى سيحدث؟

اقتصادية وعسكرية لدول العالم الثالث، ومولت برامج التنمية بها، وكان مبرر الحكومة الأمريكية في مساعدة العالم هو الخوف من الشيوعية.

بعد انهيار الشيوعية بدأت الولايات المتحدة تتراجع عن قيادة العالم، فلم يعد دافع الضرائب الأمريكي مستعداً لمساعدة الدول الأخرى، خاصة بعد تحسن الحالة الاقتصادية للكثير من هذه الدول، وبعد انخفاض نسبة الدخل القومي الأمريكي من الدخل العالمي، ففي الستينيات كانت أمريكا تمتلك ٦٠% من دخل العالم، بينما لا يزيد دخلها القومي عن ٢٣% من الدخل العالمي. بالفعل خفضت الولايات المتحدة المساعدات التي تمنحها لدول العالم حتى بلغت المساعدات الاقتصادية في سنة ١٩٩٦ ٨,٧ مليار دولار، بينما بلغت المساعدات العسكرية ٥,٣ مليار دولار، ويشكل الاثنان ٠,٣% من إجمالي الدخل القومي الأمريكي.

تغيرت أيضاً الطريقة التي تتعامل بها الحكومة الأمريكية مع الأزمات الاقتصادية العالمية، فعندما حدث كساد في أسواق العالم في بداية التسعينيات، أعلنت الحكومة الأمريكية عن تخفيض بسيط في أسعار الفائدة على الدولار، وهو ما أنعش السوق الأمريكية، لكن الأسواق الأوروبية واليابانية استمرت تعاني من الكساد، ولم تتجح أوروبا في الخروج منه إلا بصعوبة، بينما لا تزال أسواق اليابان تعاني منه حتى الآن.

من هو قائد العالم الجديد؟

أوروبا:

السوق الأوروبية هي أكبر سوق في العالم، ولكن أوروبا غير مستعدة لقيادة العالم، فالوحدة الأوروبية تواجه مشاكل. فمثلاً لم تستطيع أوروبا حتى الآن التوصل إلى صيغة للتعامل مع الدول الشيوعية السابقة، فمشكلة أوروبا الأساسية ليست في نسبة البطالة العالية، ولكن في فشل دول أوروبا الغربية حتى الآن في أن تستغل العمالة الماهرة والرخيصة في شرق أوروبا، فتلعب بذلك الدور الذي لعبته اليابان مع دول جنوب شرق آسيا، والذي جعل منطقة جنوب المحيط الهادي قوة اقتصادية كبرى. وتحتاج أوروبا إلى وقت طويل حتى تتوحد، وتتغلب على مشاكلها الداخلية.

اليابان:

تملك اليابان ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، لكنها لا تملك القوة العسكرية أو السياسية التي تمكنها من قيادة العالم، كما أن المجتمع الياباني مغلق، لا يشتري بضائع مستوردة، وهو ما يجعل الحصول على الين عملية مستحيلة بالنسبة لمعظم دول العالم. أما بالنسبة للولايات المتحدة فيتوفر احتياطي نقدي كبير من الدولار عند معظم دول العالم نظراً لاستيراد الولايات المتحدة لكميات هائلة من الواردات الخارجية تدفع ثمنها بالدولار، وكما يحدث ذلك مع الين تحتاج اليابان لفتح أسواقها واستقبال السلع من باقي الدول. إذا فكرت اليابان في قيادة العالم، فستحتاج إلى بناء قوة عسكرية ونفوذ سياسي، وإلى تغيير التقاليد اليابانية، وهو ما يحتاج إلى نصف قرن على الأقل.

عليها الولايات المتحدة، كذلك فإن المكسيك بصفتها عضواً في اتفاقية تحرير التجارة في أمريكا الشمالية NAFTA فهي تحصل على امتيازات تجارية في أسواق الولايات المتحدة وكندا لا تحصل عليها أي دولة أخرى في العالم.

تتجه أغلب دول العالم المتقدم كذلك إلى إغلاق أسواقها أمام البضائع الواردة من الخارج عن طريق عدم إقبال المستهلكين على شراء البضائع المستوردة كما هو الحال في اليابان، أو عن طريق سن قوانين تحدد حصص الدول الأخرى من أسواقها.

تحاول فرنسا تحديد نسبة الأفلام الأمريكية الواردة إليها بما لا يزيد عن ٤٠% بينما تعارض الولايات المتحدة بشراسة تلك المحاولة.

من ناحية أخرى نقل الصادرات من دول العالم الثالث إلى دول العالم المتقدم. تعتبر فرنسا رابع أقوى قوة اقتصادية في العالم، ورغم ذلك يقتصر ما يصدره العالم الثالث لها على الموز.

تعتمد التنمية في دول العالم الثالث على زيادة صادراتها إلى الدول الغنية. كانت السوق التقليدية لهذه الدول هي الولايات المتحدة. فمثلاً، استطاعت اليابان والنمور الآسيوية تحقيق النمو عن طريق التصدير للولايات المتحدة.

في الستينيات بلغت صادرات اليابان للولايات المتحدة ٣٥% من إجمالي صادراتها، وخلال الثمانينيات بلغ ما صدرته هونج كونج وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية للولايات المتحدة ٤٨% من إجمالي صادرات هذه الدول، وخلال التسعينيات كانت سياسات الإدارة الأمريكية مسنولة عن ٥٠% من الزيادة التي حققتها الصين في صادراتها.

لن تستطيع الولايات المتحدة الاستمرار في الاستيراد من الخارج، نظراً لأن العجز التجاري الأمريكي يستمر في التضخم، فرغم أن الولايات المتحدة تمتلك ٢٣% من الدخل القومي للعالم، إلا أن هذه النسبة لا تمكنها من استيعاب صادرات الدول النامية، خاصة بعد زيادة عدد الدول النامية التي تتجه للتصدير.

الحقيقة الخامسة: تعدد القوى الاقتصادية

تولت الولايات المتحدة قيادة العالم اقتصادياً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لأنها كانت الدولة الوحيدة التي لم تدمر الحرب اقتصاداً، فمنحت حلفاؤها وبعض أعدائها السابقين مساعدات ضخمة فيما عرف بخطة مارشال عام ١٩٤٨ حيث بلغ حجم المساعدات الخارجية ٢% من إجمالي الدخل القومي الأمريكي، وهو ما يوازي ١٠% من إجمالي الدخل القومي للدول التي تلقت هذه المساعدات.

استمرت الولايات المتحدة في دعم الدول الغربية حتى بعد أن قوي اقتصادها، ففي عام ١٩٨٠ ساعدت الولايات المتحدة أوروبا واليابان على الخروج من الكساد الذي ساد أسواق العالم عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على الدولار وتخفيض الضرائب، وهو ما أدى إلى زيادة واردات أمريكا من أوروبا واليابان. منحت الولايات المتحدة أيضاً مساعدات

فهرس الخلاصة

- ١ تقاوت الدخول:
 ١ انخفاض الدخل الحقيقي:
 ٢ زلزال الرأسمالية
 ٢ الحقيقة الأولى: مواجهة الشيوعية
 ٢ هل كسب الغرب الحرب ضد الشرق؟
 ٢ الموارد الطبيعية:
 ٢ الموارد البشرية:
 ٣ الحقيقة الثانية: الصناعات الذكية
 ٣ هجرة الصناعة واختفاء الأرباح
 الرأسمالية بين الاستهلاك السلعي
 والاستثمار البشري
 ٤ ١- رأس المال الإنساني لا يمكن امتلاكه،
 ٤ إدارة الأورديون
 الحقيقة الثالثة: تغير التركيبة السكانية للعالم
 مجتمع من الأجانب
 ٥ مجتمع من المسنين
 ٦ الحقيقة الرابعة: الاقتصاد العالمي
 ٦ اقتصاد بلا رقابة
 ٦ التكتلات الاقتصادية
 ٧ الحقيقة الخامسة: تعدد القوى الاقتصادية
 ٧ من هو قائد العالم الجديد؟
 ٧ أوربا:
 ٧ اليابان:
 ٨ العالم بلا قائد
 ٨ مستقبل الرأسمالية
 ٨ تشجيع الاستثمار:

بيانات الكتاب

Title: The Future of Capitalism.

Author: Lester Thurow.

Publisher: William Morrow.

Pages: 385.

ISBN: 0-688-12969-2.

Date: 1996.

العالم بلا قائد

تكررت هذه الحالة مرة واحدة في تاريخ العالم الحديث، في بدايات هذا القرن، عندما تخلت بريطانيا عن قيادة العالم، ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة للقيام بهذا الدور. كانت النتيجة ظهور الأنظمة الشيوعية والفاشية، وحدثت كساد عظيم وحربين عالميتين.

مستقبل الرأسمالية

في صيف عام ١٩٩٤ طبقت المكسيك برنامجاً إصلاحياً صارماً نتج عنه اختفاء عجز الميزانية، وبيع أكثر من ألف مشروع حكومي لصالح القطاع الخاص، وإلغاء تدخل الدولة في الاقتصاد. كما انضمت إلى اتفاقية تحرير التجارة في أمريكا الشمالية مع الولايات المتحدة وكندا، وخفضت الرسوم الجمركية بصورة كبيرة. تدفقت رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية على المكسيك، وتصدرت صورة الرئيس المكسيكي كارلوس ساليناز "أغلفة المجالات الاقتصادية في العالم، واعتبره الجميع بطلاً إدارياً".

بعد ستة أشهر أفلست المكسيك. في إبريل ١٩٩٥ فقد نصف مليون عامل مكسيكي وظائفهم، وانخفضت القدرة الشرائية بنسبة ٣٠% وما تزال هذه النسبة آخذة في الزيادة. أيضاً تصدرت صورة الرئيس "ساليناز" صفحات الجرائد والمجلات العالمية، ولكن هذه المرة من المنفى وانتهى الجميع بعدم الكفاءة والفساد. لقد طبقت المكسيك جميع السياسات التي يوصي بها الاقتصاديون للتحويل إلى الرأسمالية والاقتصاد الحر، ومع ذلك أفلست وتبددت المزايا التي حققتها لها الرأسمالية: نمو الاقتصاد، توظيف كل القوى العاملة في المجتمع، ثبات الوضع المالي والاقتصادي، ارتفاع الدخل الحقيقية للأفراد. فماذا حدث؟

لقد أصبحت الرأسمالية غير مناسبة للواقع الحالي، ويجب أن تتغير، وهي تحتاج إلى:

تشجيع الاستثمار:

تعتمد الرأسمالية على تشجيع الأفراد على إنفاق الدخل الذي يحصلون عليه بغرض تنشيط الدورة الاقتصادية التي يشبهها مفكروا الرأسمالية بالدورة الدموية للجسم، فزيادة مبيعات السلع، تؤدي إلى زيادة إنتاجها، وليس مقبولاً من وجهة نظر الرأسمالية تشجيع الأفراد على الادخار لتحقيق أهداف بعيدة المدى مثل الحصول على شهادة جامعية مثلاً، فذلك يعطل الدورة الاقتصادية. على النقيض من ذلك يفرض الواقع على الفرد والمجتمع زيادة الادخار والاستثمار في البنية الأساسية وتنمية المهارات والمعرفة الفردية دون توقع عائد في المدى القصير والمتوسط. إن ما تحتاجه الرأسمالية هو التحول من تشجيع الاستهلاك إلى تشجيع البناء، وعدم الرضوخ للنظرة قصيرة المدى.